النموذج الأوروبي لدمقرطة المنطقة المغاربية : التصور وآليات التنفيذ

The European Model of Democratization of the Maghreb Region: Scenario and Implementation Mechanisms



طالبة الدكتوراه/ نعيمة خطير[1،2]، الدكتور/ توفيق بوقاعدة[1]

[1] جامعة الجزائر3، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: naima.khatir@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/22 تاريخ القبول للنشر: 2019/01/15 تاريخ النشر: 2019/09/28



ملخّص:

إن الاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية واسعة النطاق، حيث تركز المؤسسات الأوروبية على البعد الديمقراطي للنظم السياسية المغاربية، عبر مجموعة من الآليات التي من شأنها متابعة مسار الدمقرطة المغاربية، والوصول بتلك النظم إلى مصاف الأنظمة الديمقراطية.

وفي إطار المعالجة العلمية لهذا الموضوع، تم التركيز على مضامين السياسات الأوروبية تجاه مسألة الديمقراطية في الدول المغاربية، من خلال الكشف عن النموذج الديمقراطي المنشود أوروبيا في المنطقة المغاربية واستراتيجية تحقيقه، والتعرف على جملة المعايير والقيم الأوروبية المراد تصديرها لهذه الدول في مجال الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي؛ السياسات المتوسطية؛ الشراكة الأورو-مغاربية؛ الديمقراطية؛ النظم السياسية المغاربية.

Abstract:

The political concerns of the European Union countries in the Maghreb region are wide ranging, European institutions are focusing on the democratic dimension of Maghreb political systems through a set of mechanisms that will follow the course of Maghreb democratization and bring them to the ranks of democratic regimes.

As part of the scientific treatment of this issue, we focused on the European policy towards the issue of democracy in the Maghreb countries by revealing the EU's desired democratic model in the Maghreb region and its strategy, and to identify the European standards and values to be exported to these countries in the field of democracy.

key words: *European Union; Mediterranean Policies; Euro-Maghreb Partnership; Democracy; Maghreb Political Systems.*

مقدّمة:

بات الاتحاد الأوروبي يمثل أحد اللاعبين الرئيسيين في مجال تعزيز الديمقراطية، وهو من دون شك تطور مهم في سياق نهج سياسة خارجية أوروبية مشتركة، ورغم أن دوره لا يقارن بالدور الأمريكي على الساحة الدولية، إلا أنه يمثل نموذج أكثر وضوحا في نشر الديمقراطية من النموذج الأمريكي الذي يسعى لفرض نمطه الديمقراطي على العالم كجزء من الهيمنة العالمية. وكان الاتحاد الأوروبي من خلال دوره المتنامي على الأقل في جواره المباشر، قد حقق نوعا من القبول من خلال استخدام "القوة الناعمة"، وما يزيد من أهمية هذا الدور أنه أكثر مرونة من الولايات المتحدة الأمريكية في اختيار الأدوات.

وقد أكدت السياسات التي أطلقها الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب على التزام متبادل بالقيم المشتركة بما فيها سيادة القانون، الديمقراطية، الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أنه بمرور الزمن يمكن أن تصبح الدول المغاربية دولا ديمقراطية، ليبرالية، تعددية تحترم حقوق الإنسان ومحبة للسلم.

الإشكالية:

تدور إشكالية الدراسة حول دور الاتحاد الأوروبي في عملية التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي، وطبيعة الآليات التي يوظفها في تحقيق هذا المسعى، وعليه يمكن صياغة هذه الإشكالية على النحو التالي: كيف تتحقق دمقرطة النظم السياسية المغاربية في التصور أو المنظور الأوروبي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تفكيكها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية البعد الديمقراطي في السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي؟
- ما طبيعة الاستراتيجية الأوروبية الداعمة للإصلاح الديمقراطي بدول الجوار؟
- ما هي الآليات والترتيبات التنفيذية التي قامت عليها عملية دمقرطة الدول المغاربية؟

الفرضيات: تمت صياغة ثلاث فرضيات على النحو التالي:

يسعى الاتحاد الأوروبي لأن يكون قوة معيارية رائدة في مجال نشر الديمقراطية بدول الجوار.

يعتمد الاتحاد الأوروبي على قوته الناعمة في دعم الإصلاح الديمقراطي بدول الجوار.

كلما زادت المحفزات والإغراءات الأوروبية؛ زاد تقبّل المغاربة للمعايير والقيم المفروضة أوروبيا في مجال الديمقراطية.

أهمية الموضوع:

إن دراسة سياسات الاتحاد الأوروبي ودورها في مسار الدمقرطة بدول المغرب، لها أهمية علمية متميزة؛ حيث تنتمي إلى جملة من أهم مجالات حقل العلوم السياسية، وهي:

- مجال النظم السياسية والتحول الديمقراطي : حيث ستتناول مسار الإصلاحات الديمقراطية للنظم السياسية بدول المغرب العربي.
- مجال السياسة الخارجية: من خلال التركيز على دور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة في تنمية الديمقراطية بدول المغرب.

- مجال التكامل والاندماج: تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي أنضج تجربة للتكامل والاندماج في العالم، كما أن علاقته بالدول المغاربية تدخل في مجال التعاون والشراكة، وهي كلها مواضيع لحقل التكامل والاندماج.

منهجية الدراسة:

نظرا لتعدد جوانب الموضوع محل الدراسة، ولما كان استخدام منهج واحد في إعداد البحث تشوبه مجموعة من النقائص والثغرات، فإنه من الضروري الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي:

وُظّف لدراسة شكل ومضمون النموذج الأوروبي المقترح على الجيران ومنهم المغاربة، لتحسين أداء النظام السياسي لديهم، وزيادة حظوظ الترسيخ الديمقراطي في مؤسساتهم.

- منهج تحليل المضمون:

هذه الدراسة تتضمن تحليلا لمضامين الوثائق والسياسات الأوروبية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي تجاه دول الجوار في الشرق والجنوب، والمتعلقة بالبعد الديمقراطي، وذلك بهدف إثراء البحث وإضفاء العلمية والدقة والموضوعية على المعلومات التي تتضمنها الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مكانة الديمقراطية في السياسات المتوسطية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي تجاه الجيران، والتعرف على الآليات الأوروبية الداعمة للديمقراطية في دول المتوسط، وتسليط الضوء على الاستراتيجية الأوروبية المتبعة لدمقرطة النظم المغاربية على وجه خاص.

المبحث الأول

مكانة الديمقراطية في السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي

مثّلت السياسات المتوسطية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي أداة حيوية لسياسته الخارجية، كان من ورائها اعتبارات إنسانية ينال بها سمعة دولية بين الأمم لكونه بلد الديمقراطية وحقوق الإنسان... وغيرها، الأمر الذي نلمسه في الشق الثقافي ألا وهو نشر القيم؛ وبالتالي العودة للمثالية من خلال إنشاء مؤسسة متوسطية لحوار الحضارات والثقافات كضرورة هدفها تعزيز الحريات الأساسية، لأن ذلك واجب أخلاقي كما يراه الاتحاد الأوروبي(1).

المطلب الأول: إعلان برشلونة

تنص ديباجة إعلان برشلونة على أن الهدف الاستراتيجي للشراكة الأورو- متوسطية هو تحقيق "الأمن والاستقرار والازدهار" في الساحة المتوسطية، ومن أجل تعزيز الاستقرار والأمن تضمّن إعلان برشلونة مجموعة من القواعد والمبادئ المرجعية التي ينبغي مراعاتها على الصعيدين الدولي والداخلي، وهي مستقاة من القواعد الدولية العامة ومن ميثاق الأمم المتحدة ومن الإعلان العام لحقوق الإنسان والاتفاقات والإعلانات التالية له ذات الصلة، ونذكر منها على سبيل المثال: الديمقراطية وحكم القانون والحوار السياسي، احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان...(2).

بموجب مسار برشلونة، أصبح موقف الاتحاد الأوروبي أكثر حزما وصلابة في ما يخص إدخال شروط حقوق الإنسان والديمقراطية في علاقاته بالشركاء، خاصة مع تنامي المخاوف والاضطرابات التي كان حوض البحر الأبيض المتوسط مسرحا لعدد منها؛ حيث اعتبر أن من شأن تدعيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، الحد من هذه الاضطرابات والمساعدة على ترسيخ الاستقرار[3].

وقد صرح المفوض المكلف بالعلاقات مع دول حوض البحر المتوسط إيمانويل مارين قائلا أنه : "من الخطأ الاعتقاد بأننا كأوربيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الاقتصادية فقط، نحن سنغير طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو المزيد من التفاهم السياسي"[4].

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار

توفر سياسة الجوار الأوروبية أساسا لبناء التزام متبادل بالقيم المشتركة مثل: "الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة السليمة ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة"، فسياسة الجوار الأوروبية تركز على الاندماج الاجتماعي والإصلاح الديمقراطي في دول الجوار كجزء من استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز الأمن في البلدان المجاورة. فمتطلبات الأمن تستدعي ترتيبات متعددة الأطراف وربما قد يفضي الاتصال بين هذه الدول إلى إنشاء ما أطلق عليه كارل دويتش "مجتمع أمن تعددي"، قائم على التوافق المشترك في القيم الأساسية في إطار ترابط أمني بين عدة دول[5].

تقوم سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي سنة 2004، على "الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة، بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان". وعلاوة على ذلك، تقوم هذه السياسة على فكرة المشروطية الإيجابية، وتتجلى هذه الالتزامات على شكل "البند الخاص بحقوق الإنسان" الذي تم إدراجه عنصرا أساسيا في جميع اتفاقيات الشراكة الثنائية، وتتضمن الاتفاقيات كذلك شرط عدم التنفيذ الذي يسمح باتخاذ تدابير مناسبة، من بينها توقيف العمل بالاتفاقية في حال حدوث خرق خطير لحقوق الإنسان ولمسار الديمقراطية[6].

وما يمكن ملاحظته بشأن السياسة الأوروبية للجوار هو أن هناك تشابه نسبي بين فصول وأقسام التقارير القطرية للدول المختلفة؛ فكل التقارير القطرية تتضمن المحاور التالية[7]:

- وصف للسياق القانوني، والسياسي، والدستوري؛
- ذكر المشكلات الرئيسية، والقضايا الرئيسية الحالية؛
- ذكر التطورات، أو الممارسات الأفضل التي سيتم أخذها في عين الاعتبار.

والهدف من وراء النقطة الثالثة هو خلق تنافس إيجابي بين الشركاء.

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

يترجم الاتحاد من أجل المتوسط التزاما حازما لصالح السلام والديمقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن من خلال التعاون والاندماج الإقليميين، ومن بين أهم ما أشار إليه هي الإجراءات الرامية إلى تعزيز "الديمقراطية والتعددية" وإلى" الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما فيها حقوقه الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والمدنية والسياسية"، وهنا يشار بشكل خاص إلى "دعم دور المرأة في المجتمع" و"احترام الأقليات" و"الحوار الثقافي"[(8)].

وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات أثناء القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط، بتعزيز الديمقراطية لبناء "مستقبل مشترك مبني على الاحترام الكامل لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية". وعلى الرغم من هذه الالتزامات الرسمية؛ فإن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان لم تحظ إلا بحيز ضئيل من اهتمامات المشروع، وقد أثير الموضوع خلال القمة التأسيسية للاتحاد، عبر موجة من الاعتراضات لدى المنظمات الحقوقية في الضفتين، والتي اعتبرت أن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان هو البعد الأساسي المغيب عن المبادرة المتوسطية الجديدة. فالاتحاد من أجل المتوسط يقتصر على التعاون الاقتصادي والمالي، بينما كان الجانب السياسي مركزا على المستقبل الأمني للمنطقة المتوسطية أساسا، مع غياب شبه تام للمشاريع التي تخص المجتمع المدني وحقوق الإنسان، بل كانت هناك عوائق أمام مشاركة المجتمع المدني في مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط، وبالتالي تم تجاهله سواء في التحضير للمشروع أو تنفيذه[(9)].

المبحث الثاني

الآليات الأوروبية الداعمة للإصلاح الديمقراطي

طور الاتحاد الأوروبي عدة آليات من أجل إعادة تنشيط دوره في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية، وأصبحنا أمام إعادة الهندسة السياسية سواء الرسمية أو غير الرسمية في هذه المنطقة الحيوية.

المطلب الأول: الرؤية (المنظور) الأوروبي للإصلاح الديمقراطي

يرتبط التوجه الأوروبي في خلق أنماط من الديناميكيات والآليات تجاه دول المغرب العربي، بمجموعة من المساعدات التنموية التي تتضمن مشروطيات قصد تفعيل الإصلاحات وتحقيق نسبة من التحول الديمقراطي الفعال.

الفرع الأول: سياسة المساعدات الاقتصادية

اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة المساعدات الاقتصادية كوسيلة لتشجيع التحرر السياسي وتوطيد الديمقراطية في العديد من الدول وفي مناطق مختلفة من العالم خاصة في دول إفريقيا وجنوب المتوسط والشرق الأوسط، إضافة إلى دول شرق ووسط أوروبا، وذلك عبر برامج مختلفة بهدف مرافقة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الشريكة. هذه المساعدات تتمثل في أشكال المساعدة التقنية والمالية، ويضاف إلى هذه الأداة مجموعة متنوعة من الخيارات لكيفية تعزيز الديمقراطية التي تنعكس في اختيار وتصميم وتطبيق أدوات مختلفة، تتمثل هذه الخيارات في[(10)]:

- الفاعل الداخلي المستهدف في النشاط.
- آلية التأثير لإحداث التغيير.
- إدراج نظام البلد المستهدف في تحديد وتحقيق جدول أعمال الديمقراطية وترويجها.

- توازن القوة الداخلي.

إن السلام والأمن والاستقرار من المتطلبات الأساسية للتنمية، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي على أن المساعدات الاقتصادية لا يمكنها أن تنمو وتستمر إلا في محيط سياسي واجتماعي مستقر محترم لحقوق الإنسان ودولة القانون ومبادئ الديمقراطية، ويشير البعض إلى الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي في تعزيز وتشجيع الديمقراطية وحتى تغيير النظام، مثلما حدث في جنوب أوروبا من خلال توفير الدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي في كل من اليونان والبرتغال واسبانيا، فاحتمال عضوية الاتحاد الأوروبي كان حافزا قويا للتغيير في هذه الدول من خلال توفير "بنية معقدة من الحوافز الاقتصادية والاجتماعية"[(11)].

وهنا نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذه الإعانات المالية ونقل التكنولوجيا إلى إرساء تغييرات على المستوى المجتمعي، وذلك بخلق طبقة "بورجوازية" جديدة تطالب بالمزيد من الحرية السياسية والاقتصادية، فتكون مصالحها الاقتصادية سببا في تحقيق التحول الديمقراطي في الدول المعنية[(12)].

الفرع الثاني: سياسة المشروطية السياسية

ركزت دول الاتحاد الأوروبي في شراكتها مع الدول المغاربية على البعد السياسي، وربطت ربطاً واضحاً بين السياسة والاقتصاد؛ فبداية من التسعينيات، قرر الاتحاد الأوروبي أن يجعل مساعداته للدول المغاربية مقترنة بمشروطية سياسية هي : احترام حقوق الإنسان، والتقدم في المسار الديمقراطي، والحكم الجيد.

والمشروطية السياسية الأوروبية قسمان:

1- آلية الشراكة الأورو - متوسطية: المشروطية السلبية:

المشروطية السلبية تعني أنه إذا لم تحقق الدول المغاربية تقدما في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي فسيتم حرمانها من المزايا والفوائد التي تحصل عليها. فالمساعدات الأوروبية مرتبطة أساسا بشروط تسمح للاتحاد الأوروبي بتعليق أو وقف التعاون تماما في حالة تعثر عملية الإصلاح في البلدان الشريكة أو في حالات انتهاكات حقوق الإنسان، أي مدى احترام الدول الشريكة لحقوق الإنسان ومدى تطبيق الديمقراطية والحكم الراشد.

كما تنص المادة (3) في برنامج ميدا التي تسمى المادة الشرطية على أن : "تستند هذه القواعد على احترام المبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تشكل عنصرا رئيسيا فيه، وأي انتهاك لهذا العنصر يبرر اتخاذ الإجراءات المناسبة"[(13)].

2- آلية سياسة الجوار: المشروطية الإيجابية:

بمعنى مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية ونقصد بالمشروطية الإيجابية هي ربط الفوائد والحوافز التي تحصل عليها الدول المغاربية بالتقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول[(14)].

تقوم منهجية سياسة الجوار الأوروبية جزئيا على استراتيجية ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن "حافز الانضمام" أو "الجزرة"، غير موجود في حالة الشركاء المتوسطيين، بما في ذلك الدول المغاربية، ولهذا فإن الدول المتوسطية الشريكة تنظر للحافز الأساسي بطريقة مختلفة بالمقارنة مع أوكرانيا، ومولدافيا، وروسيا البيضاء وحتى البلدان في جنوب القوقاز. فبالنسبة لدول الجوار غير الأوروبية، أي الشركاء المتوسطيين[15]:

- لا توجد هناك فرصة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛

- تقتصر المكافأة على حصة محتملة في "السوق الداخلية "(وهي غير محددة بوضوح) وعلى المساعدة المالية والتقنية؛

- العقوبات ممكنة نظريا بموجب "مادة العنصر الرئيسي" في الاتفاقيات الثنائية.

الفرع الثالث: مبدأ التعايش الاجتماعي:

يرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب اعتماد مقاربتين لترسيخ الديمقراطية في الدول المغاربية[16]:

1- المقاربة التنازلية (التغيير من الأعلى إلى الأسفل):

موجهة نحو الحكومات ومؤسسات الدولة لإدخال سيادة القانون وفصل السلطات والمساءلة والحكم الراشد، إضافة إلى النخبة السياسية التي تلعب دورا مركزيا في تعزيز الديمقراطية.

2- المقاربة التصاعدية (التغيير من الأسفل إلى الأعلى):

موجهة للمجتمع المدني من أجل تشجيع التغيير السياسي على المستوى الشعبي، وتأييد الجيل الأول من مشاريع المجتمعات المحلية ومشاريع للمهاجرين ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي تعاون المجتمع المدني وترقية الديمقراطية انطلاقا من القاعدة، أي استهداف المنظمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجمعيات والحركات المؤيدة للديمقراطية. فدينامية المجتمع المدني تكمن في التوعية السياسية للمواطنين .

وهو ما يعرف بمبدأ التعايش الاجتماعي، الذي يقوم على استراتيجية نشطة من أجل نشر معايير القيم الأوروبية في المجال السياسي والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيم الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تقوية دور المجتمع المدني في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وترسيخ قناعاته بفكرة الديمقراطية من جهة، وأيضا بتطوير قناعات ومفاهيم مشتركة للسلوكيات الديمقراطية في نظام مشترك لدى النخب السياسية والبيروقراطية من جهة أخرى[17].

المطلب الثاني: برامج وأدوات الإصلاح السياسي

وضع الاتحاد الأوروبي عدة مشاريع تمويلية لملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير قدرات المجتمع المدني، وبناءً على الالتزام الأوروبي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تم إيجاد عدة آليات وهي:

الفرع الأول: الأداة (المبادرة) الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان

بدعوى من البرلمان الأوروبي سنة 1994، تم إطلاق المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في الدول الأخرى وتمويل نشاطات المنظمات غير

الحكومية، وقد أعيد تسميتها مؤخرا فأصبحت تعرف باسم **الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان** مع استخدام الأحرف الأولى ذاتها للاسم السابق "EIDHR"؛ وأطلقت هذه الأداة في 2004 أربع أولويات محددة كما يلي[18]:

1- تعزيز العدالة وسيادة القانون وتمويل التدابير المعنية للأداء الفعال للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها، وإلغاء عقوبة الإعدام وتعزيز الآليات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان.

2- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان واستخدام الأموال من أجل تعزيز منظمات المجتمع المدني في مجال الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ومكافحة التعذيب.

3- تعزيز العملية الديمقراطية واستخدام هذه الأموال لتعزيز العمليات الانتخابية الديمقراطية وتعزيز أساس للحوار الديمقراطي في المجتمع المدني.

4- تعزيز المساواة والتسامح والسلام والمساواة في المعاملة بين الأفراد، بما في ذلك الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، واحترام حقوق الشعوب الأصلية.

الفرع الثاني: برنامج دعم الديمقراطية (ميدا)

تبنى البرلمان الأوروبي عام 1996 برنامج ميدا للديمقراطية من أجل دعم وتقديم المنح والإعانات لمختلف المنظمات العامة في هذا السياق، يمول هذا البرنامج حوالي 62 مشروعا، ورصدت له حوال 08 ملايين إيكو لإنجاح هذه العملية، كما توجه هذه المساعدات نحو الجمعيات، الجامعات، مراكز البحث .. وهذا من أجل التقدم في مجالات الديمقراطية ودولة القانون، حرية التعبير، وكذا حماية المرأة والطفل والشباب والأقليات. ومن أهداف برنامج ميدا ما يلي[19]:

- دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الدول الداخلة في الشراكة.

- تقديم العون للبرامج المحلية في الدول الشريكة، في مجالات الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ولكل الجماعات المستحقة للرعاية؛ حيث يوفر البرنامج الدعم المالي في حدود 80 % من قيمة المشروعات التي تجيزها اللجنة وتقدمها الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في المجالات السابقة.

- يقوم البرنامج بدعم الهيئات المستقلة؛ حيث لا يقدم البرنامج الدعم لأي حزب سياسي أو أصحاب مشاريع تحبذ العنف أو لا تؤمن بحقوق الإنسان.

الفرع الثالث: الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

أنشئت هذه الشبكة سنة 1997، وهي تقوم بدور جمعية لمنظمات حقوق الإنسان المنتمية لـ 27 بلدا متوسطيا؛ حيث اعترف بعضوية هذه الشبكة في مسار برشلونة خلال المؤتمر الوزاري المنعقد بمالطا المنعقد يومي 16 و17 أفريل 1997، تتألف الشبكة الأورو - متوسطية لحقوق الإنسان حاليا من 80 منظمة وفردا يتوزعون على 30 بلدا في المنطقة الأورومتوسطية[20]. واستنادا إلى مخطط عمل الشبكة الأورو - متوسطية لحقوق الإنسان، فإن الأهداف الشمولية التي تتوخاها الشبكة هي[21]:

1- مساندة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ونشرها كما هو معبّر عنها في الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي إعلان برشلونة.

2- مساندة جهود أعضائها ودعمها والتنسيق بينهما، لتمكين مراقبة مدى احترام مبادئ الإعلان من قبل الدول المشاركة، وذلك في مجال حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية.

3- مساندة انتشار المؤسسات الديمقراطية، وتشجيع قيام دولة القانون، وحقوق الإنسان والتربية في مجال حقوق الإنسان في المنطقة الأورومتوسطية.

الفرع الرابع: الأداة المالية للجوار الأوروبي والشراكة:

تنص المادة 7 (5) من الأداة المالية للجوار الأوروبي والشراكة على أنه: "في حالة وجود أزمات أو تهديدات للديمقراطية، أو سيادة القانون، أو حقوق الإنسان، أو الحريات الأساسية، يجوز اللجوء إلى إجراءات طارئة للقيام بمراجعة خاصة لورقة الاستراتيجية"[22].

أما فيما يتعلق بمجال المساعدات، فقد تناولت المادة (2) أربعة عناصر هي[23]:

1- تعزيز الحوار السياسي والإصلاح؛

2- دعم السياسات من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية، والمساواة الجنوسية، والتوظيف والحماية الاجتماعية بما في ذلك الحوار الاجتماعي، واحترام حقوق النقابات العمالية والمعايير الأساسية لتشريعات العمل؛

3- نشر وحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية، ودعم عمليات بناء الديمقراطية بما في ذلك عن طريق مراقبة ومساندة العمليات الانتخابية؛

4- تشجيع تنمية المجتمع المدني.

المطلب الثالث: مبادرات الاتحاد الأوروبي لدعم الانتقال الديمقراطي في دول "الربيع العربي"

سعيا منه لتدارك الوضع وحفاظا على مكانته كقوة معيارية (أساسية) تجاه دول جنوب المتوسط، قدّم الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادرات الهادفة إلى دعم التحول الديمقراطي في بلدان "الربيع العربي" وتعزيز المكاسب التي حققتها الانتفاضات الشعبية فيها، ومن أهم هذه المبادرات نجد:

الفرع الأول: برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل"ربيع" (Spring Program)

جرى تبنّيِ "برنامج سبرينغ" في عام 2011 بوصفه مبادرة جديدة خاصة بالمنطقة العربية، ويقوم على أربع ركائز[24].

1- مبادرة تبلغ قيمتها 350 مليون يورو لدعم التحول السياسي.

2- إجراء خاص صُمِّم لدعم المناطق الأفقر في تونس تصل قيمته إل 20 مليون يورو.

3- موارد إضافية للتعليم العالي من خلال إيرازموس مونْدوس (Erasmus Mundus) بقيمة 66 مليون يورو.

4- سلة لمنظمات المجتمع المدني في البلدان المجاورة يبلغ تمويلها 22 مليون يورو وتغطِّي فترة 2011 – 2013.

الفرع الثاني: مرفق (سلة/آلية) المجتمع المدني

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الأداة إلى دعم منظّمات المجتمع المدني، وصقل قدرتها على المدافعة والمناصرة، وتطوير إمكاناتها على مراقبة الإصلاح وتطبيق وتقييم برامج الاتّحاد الأوروبي. ويُعدّ هذا الدعم أساسيًّا لأنّ من شأنه تمكين منظّمات المجتمع المدنيّ من عرض همومها، والمساهمة في صنع السياسات، ومساءلة الحكومات، وضمان توجيه النموّ الاقتصادي نحو التخفيف من الفقر والنموّ الشامل[25].

تتكون سلّة المجتمع المدني من ثلاثة عناصر يجري تمويلها على مدى الفترة (2011 – 2013)[26]:

1- العنصر الأول:

تقوية قدرات المجتمع المدني، من خلال تبادل الممارسات الفُضْلَى والتدريب لتعزيز الإصلاحات الوطنية وزيادة المساءلة العامة، وتمكين منظماته من أن تصبح لاعبًا فاعلًا في قيادة الإصلاح على المستوى الوطني وشركاء أقوى في تنفيذ أهداف سياسة الجوار الأوروبي.

2- العنصر الثاني:

تقوية اللاعبين الفاعلين غير الحكوميين من خلال دعم المشروعات الإقليمية والبلدانية بإسناد تمويل متاح عبر البرامج المجالية الموضوعاتية (thematic programs).

3- العنصر الثالث:

تعزيز مقاربة شمولية حيال الإصلاحات، وذلك بزيادة انخراط اللاعبين غير الحكوميين في حوار السياسة الوطني وفي تنفيذ البرامج الثنائيَّة أو البينيَّة.

الفرع الثالث: الصندوق الوقفي الأوروبي للديمقراطية

تختلف هذه الأداة عن مرفق المجتمع المدنيّ لأنّها تسعى لتشجيع إنشاء منظّمات مجتمع مدنيّ، وتوفير المساعدات للنّقابات وسواها من الفاعلين الاجتماعيّين، مثل المنظّمات غير الحكوميّة غير المسجّلة[27].

يُعدُّ هذا الصندوق مشروعًا سياسيّا مشتركًا في بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وقد حُدِّد بأنه هدف سياسي للتواصل الجواري في ماي 2011 وفي خلاصات مجلس الشؤون الخارجية في جوان وديسمبر 2011. فبناءً على اتفاقية بين كل الدول الأعضاء؛ أنشأت "سياسة الجوار" ومديرية الخدمات الأوروبية الخارجية الصندوق الوقفي الأوروبي في أكتوبر 2012 بوصفه مؤسسة قانونية خاصة تحت رعاية القانون البلجيكي، يحميها استقلالها الذاتي وهيئاتها الحاكمة.

ويقوم الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة على تقديم المنح والهبات مباشرة إلى الناشطين دفاعًا عن الديمقراطية و/ أو إلى المنظمات التي تناضل من أجل التحول نحو الديمقراطية في الجوار الأوروبي وما يتجاوزه، من خلال إجراءات مرنة ومحدَّدة. وقد بلغت موازنة الصندوق المبدئية نحو 14 مليون يورو، على أن يتخذ مقره الرئيسي في بروكسل وأن يباشر الصندوق عمله في النصف الأول من عام 2013[28].

المبحث الثالث

استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتكريس الديمقراطية المغاربية

طور الاتحاد الأوروبي استراتيجية هادئة لتحقيق الديمقراطية في المنطقة المغاربية، ويخشى الأوروبيون أن يكونوا متماثلين مع النهج الأمريكي لجلب الديمقراطية بالأسلوب الخشن وفرضها بالقوة، ولهذا فقد بدأوا يعبرون عن انتقادهم للرؤية الأمريكية؛ إذ أنهم يرون أن التغيير لا يمكن أن يأتي أو يفرض من الخارج، فضلا عن أن سياسات الإصلاح يجب أن تتواصل على المدى البعيد[29].

المطلب الأول: التأكيد على محورية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الاتفاقيات الثنائية

إن أهم أطر التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المغاربية هي العلاقات الثنائية، وهي تستند إلى اتفاقيات الشراكة التي يوقع عليها الاتحاد الأوروبي، وكل من البلدان المتوسطية الشريكة بصفة منفردة. يتم إقرار اتفاقيات الشراكة من خلال مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى، ثم تجري المصادقة عليها من قبل جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك المعني، كما تتطلب المصادقة موافقة البرلمان الأوروبي.

حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، كالتعاون الثنائي القائم على المدفوعات والمنح المالية. وهذه الأنشطة تعكس المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورو-متوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يشتمل على خصائص تميز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك من الشركاء المتوسطيين[30].

تتضمن اتفاقيات الشراكة مواد سياسية محددة مشتركة بين كل الدول الشريكة؛ إذ تنص على أن احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، هي عناصر رئيسية من اتفاقيات الشراكة، مما يجعل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أمرا ملزما قانونيا.

وفي كل من اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية الثنائية، تم تكريس "المادة الثانية" من الاتفاقيات لموضوع احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، بحيث ترد صياغة مادة حقوق الإنسان بصفة موحدة مع تغييرات طفيفة بين الاتفاقيات: "احترام مبادئ الديمقراطية ومبادئ وأساسيات حقوق الإنسان التي يكرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب أن تلهم السياسات الداخلية والخارجية للشركاء، ويجب اعتبارها عنصرا رئيسيا من هذه الاتفاقية[31]".

المطلب الثاني: تبعات الإخلال بمبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات الأورو – مغاربية

تعطي اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الدول المغاربية الثلاث والاتحاد الأوروبي مثلا عمليا للطريقة التي سوف يقوم ويقيّم بها الحوار السياسي (الجزء الأول من المادة الخامسة)، أما بالنسبة للعقوبات التي تفرض في حالة عدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في إطار المسار السياسي للاتفاقية، فإن الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشراكة تبدو كافية، ولهذا المجلس الوزاري المختلط السلطة العليا لاتخاذ القرار في مجموع الأحكام التي تنص الاتفاقية. ومن هذه الأحكام نص يتعلق بعدم التنفيذ، يمكن لكل طرف أن يتخذ

بمقتضاه، بعد التحكيم، الإجراءات المناسبة، إن رأى أن الطرف الآخر لم يحترم الالتزامات المقررة عليه في الاتفاقية، وبإمكانه أن يفعل ذلك دون اللجوء إلى مشاورات سابقة.

تجدر الإشارة إلى أن إمكانية تعليق التعاون ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية مستمدة من السياسة الأوروبية الداخلية في مجال حماية حقوق الإنسان؛ حيث أكدت معاهدة (أمستردام) التي دخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 1999 بموجب نص المادة (06) بأن الاتحاد الأوروبي: "يرتكز على مبادئ الحرية، الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن دولة القانون والمبادئ المشتركة لدول الأعضاء فيه". كما نصت المادة (49) على إمكانية معاقبة الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هذه الآلية تم تعزيزها في معاهدة (نيس) المبرمة في ديسمبر 2000؛ حيث تم توسيعها لترقية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعاون لأجل التنمية في جميع أشكالها مع الدول الأخرى، وهذا طبقا لنص المادة (181) من المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية[32].

ما يمكن قوله في الأخير، هو أن المفاوضات حول خطط العمل بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية ظلت تجري في جو من السرية، وفي استبعاد للمجتمع المدني، ولم يرد أي ذكر في خطط العمل لدور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مراقبة تنفيذ الخطط. كما أن خطط العمل في الواقع غير ملزمة قانونيا، لأنه يتم إقرارها من خلال توصية صادرة عن مجلس الشراكة.

فسياسة الجوار الأوروبية مثلا لها تأثير محدود على وضع حقوق الإنسان في البلدان المتوسطية، مقارنة مع التأثير في بلدان أوروبا الشرقية، إذ أن الحافز المتمثل بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي غير موجود في حالة البلدان المتوسطية. ولهذا يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة حشد مقدار كبير من الإمكانيات من أجل تحقيق تغيير مستدام في الدول المغاربية[33].

المطلب الثالث: الإصلاح المنشود أوروبيّا في الدول المغاربية

تعتبر قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم الموضوعات التي تحدثت عنها الشراكة الأورو- متوسطية، وهي موجودة ضمن المحور السياسي من إعلان برشلونة؛ حيث أكد الاتحاد الأوروبي على احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، وطالب الدول المطلة على البحر المتوسط بالالتزام "بدعم سيادة القانون والديمقراطية في إطار نظمها السياسية". كما أوضح الجانب الأوروبي ضرورة تقوية أواصر التعاون بين المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، وقد قبل الاتحاد بأن يكون لكل دولة الحق في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقضائية[34].

وقد ظل الاتحاد الأوروبي يتبع استراتيجية حذرة وطويلة الأمد للنهوض بالديمقراطية في المنطقة، بينما يسعى للحفاظ على الاستقرار على المدى القصير؛ إذ تستند سياسات الاتحاد الأوروبي إلى الدعم غير المباشر للديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تمويل المنظمات غير الحكومية، وتشجيع الحوار والشراكات الاقتصادية والسياسية مع الحكومات، بدلا من المواجهة المباشرة مع الأنظمة الحاكمة. كما استبعد الاتحاد الأوروبي خلال العقد الأخير احتمال استخدام العقوبات ضد الدول التي تقصر في احترام حقوق الإنسان والديمقراطية؛ إلا أنه يفضل استخدام السياسات "الرقيقة " والحوافز الإيجابية[35].

كما تحظى مشاريع تمكين المرأة وحرية الصحافة والإصلاح القضائي بأغلبية التمويل الموجه للقضايا السياسية ضمن الشراكة الأورو - متوسطية، ولم يوجه إلا عدد ضئيل من المشاريع نحو الإصلاح المؤسسي؛ حيث يعارض الاتحاد الأوروبي تمويل البرلمانات أو الأحزاب أو النقابات بشكل مباشر. وتنص مادة حقوق الإنسان والديمقراطية المتضمنة في كل اتفاقية شراكة على عقد اجتماعات منتظمة لإثارة المسائل ذات الأهمية على المستوى الوزاري الرسمي، وقد أنشأت لجنة فرعية للإصلاح السياسي وحقوق الإنسان مع المغرب(36).

وتجمع التيارات السياسية الأوروبية على أن عملية الدمقرطة في الدول المغاربية يجب أن تراعي ما يلي(37):

- فرض قائمة من القيم والمبادئ الديمقراطية حسب التصور الأوروبي لها.
- الانتقائية أي الاستقرار على حساب الحرية.
- الدفاع عن الأقليات مثل البربر والأكراد.

إن الإصلاح الذي تنادي به أوروبا الموحدة في الدول المغاربية، يجب أن يراعي رغبة شعوب المنطقة أي أنه يكون من الداخل، وألا يكون مفروضا من الخارج، بهدف التغلب على الصعوبات التي تعترض تحقيق الأهداف، وأن لا تقتصر الشراكة على المجال السياسي والاقتصادي والأمني، بل تتعداه إلى تركيز الاهتمام على العدالة والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح والتفاعل الحقيقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وذلك باتباع سياسات جديدة بين الاتحاد والدول المغاربية لتفعيل الحوار والنقاش منها(38):

- الشراكة الحقيقية والفاعلة، بمراعاة الطرف الأوروبي ما يرتبط بالسيادة الوطنية وعدم التدخل في المسائل الحضارية.

- دعم ومساندة العناصر المجتمعية الرامية للتغيير في بلدانها وليس فقط تلك التي تعكس صورة المجتمعات الأوروبية، لأن العديد من المجتمعات المدنية تضم عناصر فاعلة من التوجهات الإسلامية.

- التركيز على الجوانب الهيكلية البنائية؛ لأن الإصلاح يحمل في طياته دائما عمليات اجتماعية، سياسية، واقتصادية، ويكون التركيز على الموازنة بين القوى المختلفة كل دولة، وتطوير مؤسساتها ونظام الحكم فيها ومختلف الحقوق، لكن هذا لا يعني تغيير الغرب للحكام في الدول المغاربية. ويمكن استدراج نخب الدول الشريكة من خلال تذويب مفهوم الديمقراطية في إطار حكم القانون واستقلالية القضاء وانتهاج الشفافية والمحاسبة وتعزيز وضع المجتمعات المدنية.

- أهمية التطور الاقتصادي والاجتماعي للإصلاح السياسي، فيجب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأوربي المباشر، والاهتمام بدعم ومساندة الإصلاحات التعليمية والبرامج التدريبية والجامعات والإدارة، وزيادة الفرص للطلاب وفتح المجال أمامهم للتدريب والتعلم في الإقليم الأوروبي.

المطلب الرابع: إدماج الحركات الإسلامية في اللعبة الديمقراطية

شهدت الحركات الإسلامية تغيرات في رؤيتها للمجتمع والسياسة؛ حيث تراجعت عن أفكارها القديمة التي كانت تقوم على المفاصلة عن الواقع والتعالي عليه، لتحل محلها أفكار جديدة تسعى إلى استيعاب الواقع المعيش ومحاولة التكيف معه.

ووجدت هذه الأفكار انعكاسها في ممارسات قطاع واسع من هذه الحركات؛ فقد غيّر كثير من حركات الإسلام السياسي رؤيته لمنهج التغيير الاجتماعي والتعددية، وانعكس هذا التغيير في التحول إلى نبذ العنف والاتجاه إلى تبني الديمقراطية والمشاركة السلمية في النظام. ومن ثمّ شاركت الحركات الإسلامية في العملية السياسية، وشهدت صعودا تدريجيا كانت أهم مؤشراته زيادة عدد مقاعدها في البرلمانات العربية، وأصبحت هذه الحركات، بقبولها المشاركة السلمية في النظام والاحتكام إلى صناديق الاقتراع ونبذ العنف كوسيلة للتغيير، تفي بمعايير الاتحاد الأوروبي للاعتدال، على النحو الذي أظهرته وثائق الاتحاد، وأصبحت من ثمّ مؤهلة للانخراط في النظام السياسي[39].

يرى الاتحاد الأوروبي أن الإصلاح السياسي في الدول المغاربية يتوسع ليشمل جميع قوى المجتمع الفاعلة التي تعمل على دعم الديمقراطية من خلال وسائل غير عنيفة، بما في ذلك التيارات الإسلامية المعتدلة، مع ضرورة صوغ مبادرات وبرامج لتقديم دعم ملموس إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي الحياة الدينية، وإلى جميع المنظمات السياسية التي تشجع الديمقراطية عن طريق وسائل غير عنيفة.

ووفقا لهذا المنظور؛ بلور الاتحاد الأوروبي رؤيته الجديدة القائمة على إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية المغاربية من خلال العملية الديمقراطية، على أن تكون جزءا من النظم السياسية القائمة، وألا يكون هذا الإدماج بداية عملية ممتدة تنتهي بسيطرة الإسلاميين على الحكم في هذه الدول[40].

ويرى الكثير من المحللين أن نتائج التحولات السياسية الراهنة في العالم العربي والمتأتية من أولى الانتخابات التي جاءت بعد سقوط رؤوس الأنظمة في كل من تونس، ليبيا، ومصر، لم تكن إلا وفق إدارة غربية أورو - أمريكية، إذ أن صعود التيار الإسلامي المعتدل وفوزه بهذه الاستحقاقات لا يعدّ إلا رغبة أمريكية في تمكين الإسلاميين من الحكم شرط توفر عنصر الاعتدال وقبول الديمقراطية وعدم المساس بالمصالح الحيوية الأوروبية والأمريكية. وذلك في سياق قطع الطريق أما التيار الإسلامي المتطرف، وضمان مراقبة الإسلاميين في العلن أفضل من الضغط عليهم ودفعهم إلى العمل السري الذي كثيرا ما يصعب رصده وصده إذا ما تحول إلى حركات مسلحة.

إن هذه المقاربة تجد لها مكانا في الواقع، كون معظم الحركات الإسلامية التي فازت في الانتخابات العربية، لم تتجرأ على إصدار خطابات عدائية ضد الغرب، وبالعكس أبدت ليونة واضحة في التعامل مع قضايا الديمقراطية والثقافة الغربية، وهو ما يجعلها غريبة عن أدبياتها المعتادة[41].

الخاتمة:

لقد أصبحت الديمقراطية مع نهاية القرن العشرين المرجعية الأساسية لحياة الشعوب سواء بحكم التقليد، أو بتأثير الإغراء المادي (المعونات الاقتصادية)، أو بفعل التدخل العسكري تحت غطاء "الاعتبارات الإنسانية".

إن فكرة الإصلاح طريق حتمي لتطور المجتمع واستندت إليها سياسات بعض الدول تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وكان للولايات المتحدة الأمريكية سبق رفع شعارها على المستوى الدولي، في بداية السبعينيات تجاه النظام السوفياتي، لتجعل منها فكرة عالمية، وسارت معها الدول الأوربية لأنها تسعى إلى تعويض الاتحاد السوفياتي في القارة الأوربية والبروز كقوة عالمية ثانية.

وقد نتج عن الجمع بين القوة الاقتصادية والتنظيمية والأدوات الجديدة للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، أن أصبح الاتحاد الأوروبي قادرا على تطويع قدر كبير من "القوة الناعمة"، تمييزا لها عن "القوة الصلبة" التي تجسدها القوات المسلحة التي كانت للولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى فيها بعد 2001، وقد اعتبر الكثير من منتقدي إدارة بوش في كل من أوروبا والولايات المتحدة، أن الاتحاد الأوروبي يشكل أحد النماذج الناجحة المناوئة للولايات المتحدة، التي تعدّ أكثر ارتباطا بمفهوم القوة الصلبة ومهملة للجوانب الأكثر نعومة في قوة الدولة ونفوذ سياستها الخارجية.

وهنا تحاول الاستراتيجية الأوروبية الابتعاد عن الأنماط الصلبة والتدخلية، والتي عادة ما ترتبط بالاستراتيجية الأمريكية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إقامة ما يشبه فكرة "السلام الديمقراطي" القائمة على الافتراض القائل، أن الدول الديمقراطية لا تتصارع، وذلك من خلال حث الجيران الجدد على القيام بإصلاحات سياسية عميقة وفق القيم والمعايير الأوروبية وهو النهج الذي يمكن تسميته بأوربة القيم السياسية في منطقة الجوار، وبالتالي العمل على تخفيف المخاطر المرتبطة بالعنف البنيوي وما ينتج عنها من حالات اللا استقرار في الإقليم المتوسطي والمنطقة المغاربية بشكل خاص.

الهوامش:

(1) Darwich Bassma, « L'Euro -Méditerranée comme enjeu de Société », Politique Etrangère. N° 11, 1998, p.3.

(2) سمعان بطرس فرج الله، مصر والدائرة المتوسطية : الواقع والمستقبل حتى عام 2020، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2002، ص 132.

(3) رضوان فاروقي، "أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورومتوسطية"، مجلة المستقبل العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية). العدد 391، سبتمبر 2011. ص 22.

(4) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2013، ص 103 .

(5) آسيا لعمراني، "دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 : دراسة في مدى فاعلية آلية الدمقرطة"، مجلة المعيار. (الجزائر: كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة). العدد 26، جوان 2011. ص 08.

(6) رضوان فاروقي. مرجع سابق. ص 33 .

(7) الشبكة الأورو - متوسطية لحقوق الإنسان، سياسة الجوار الأوروبية: حقوق الإنسان في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر، توصيات صادرة عن منظمات غير حكومية مصرية حول خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي ومصر، ندوة من تنظيم الشبكة الأورو - متوسطية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مارس 2006. ص 31 .

(8) آسيا لعمراني. مرجع سابق. ص 09.

(9) رضوان فاروقي. مرجع سابق. ص 36.

(10) آسيا لعمراني. مرجع سابق. ص 10.

(11) نفس المرجع. ص 11.

(12) Melanie Morisse-Schilbach, « Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU », European Foreign Affairs Review, volume 15, 2010, p 542.

(13) الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص 33.

(14) Louise Culot, « De la neutralité à la conditionnalité politique des relations communautaires avec les pays en voie de développement : Le cas birman ». Voir le site : www.burmalibrary.org/docs4/Louise_Culot.pdf.

(15) الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص 25 .

(16) آسيا لعمراني. مرجع سابق. ص 05.

(17) Melanie Morisse-Schilbach, Op. Cit, p 542.

(18) آسيا لعمراني. مرجع سابق. ص 06.

(19) عبير الغندور، "الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل ... دراسة مقارنة"، مجلة السياسة الدولية. (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية). العدد 165، جويلية 2006. ص 12.

(20) الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص 04.

(21) إسماعيل الخاوة، "دور المجتمع المدني في الشراكة الأورومتوسطية"، ص 11، نشر بتاريخ 2010/11/23، تاريخ الاطلاع : 2017/01/11، على موقع:

www.tanmia.ma/article.php3?id_article=11001.

(22) الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص 33 .

(23) نفس المرجع. ص 34.

(24) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبنك ووتش، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية الدولية. بيروت – براغ، 2014، ص 50

(25) خضر بشارة، "الاتحاد الأوروبي والربيع العربي"، مجلة سياسات عربية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات). العدد الثاني، ماي 2013. ص 10 .

(26) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبنك ووتش. مرجع سابق. ص 50.

(27) خضر بشارة. مرجع سابق. ص 10 .

[28] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبنك ووتش. مرجع سابق. ص 50

[29] قصي غريب وعبد الحميد الموساوي، "سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول"، مجلة العلوم السياسية. (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد). العدد 35، 2007. ص 247 .

[30] المفوضية الأوروبية، "مذكرات إعلامية أورو – متوسطية: الشراكة الأورو - متوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا"، جانفي 2005، ص7، تاريخ الاطلاع: 2017/04/24، على موقع:

http://europa.eu.int/comm/europeaid/projects/med/regional_en.htm.

[31] ميشيل بيس، الدليل الإرشادي التدريبي حول مواثيق حقوق الإنسان في العلاقات الأورو - متوسطية، ترجمة: أيمن حداد، كوبنهاغن: الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان،2007، ص 17.

[32] نسرين نموشي، انعكاسات الشراكة الأورو – جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: سياسة مقارنة. (الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2010). ص 134 – 135.

[33] الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص ص 12،16.

[34] النص النهائي لإعلان برشلونة للشراكة الأوروبية – المتوسطية، 27 و28 نوفمبر 1995.

[35] الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. مرجع سابق. ص 15.

[36] نسيمة طويل، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، مجلة المفكر. (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة). العدد الثامن، نوفمبر 2012. ص 221 – 222.

[37] سهام حروري، توسع الاتحاد الأوروبي: إشكالياته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: علاقات دولية. (قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012). ص 114.

[38] نفس المرجع. ص 190 – 191.

[39] سليم محمد الزعنون، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية حماس (2001 – 2007)"، مجلة المستقبل العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية). العدد 395، جانفي 2012. ص 99.

[40] نفس المرجع. ص 98.

[41] عبد السلام قريقة، "حقيقة الحراك السياسي العربي: تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة؟"، مجلة دفاتر المتوسط. (الجزائر: مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط، جامعة عنابة). العدد الأول، 2014. ص 70 - 71.